

كما اذا كانت حدة قزبي لام وحده بعدي لاب كام
الام وام ام الاب او ام الجذ والقزبي للام تحجب
البعدي للاب عند ناقطها وتأخذ السدس وحدها
وهو المراد بقوله حجت ام اب بعدي وسدسا
سلبت بفتح السين المهملة بمعني اخذت وان
تكن للسيلة بالعكس بان كانت القزبي من جهة
الاب والبعدي من جهة الام كام الاب وام ام
الام ففيها قولان منصوصان للشافعي وقيل
وجهان اصحهما لا تسقط البعدي من جهة الام
بالقزبي من جهة الاب بل يشتركون في السدس
لان اصلها تحجب بعدها لان التي من جهة الام
هي الاصل وبه قطع المالكية والقول الثاني تسقط
البعدي من جهة الام لمعدها وبه قطع الحنفية
وقوله وانفق الجبل على التصحيح هو بالجيم ابي المعظم
من اصحاب الشافعي انفقوا علي تصحيح
القول

القول الاول قال المصنف رحمه الله تعالى
وكل من ادلت بغير وارث فما لاحظ من الموارث
وتسقط البعدي بذات القزبي في المذهب الاول فيقول حسي
اقول كل حدة ادلت الي المدي بغير وارث فهي ساقطة
لا حظ لها في الميراث كام اب الام فهي اولي منه
بعدم الارث لادلائها بغير وارث واذا كانت القزبي
والبعدي الوارثان كلمتاها من جهة الام
كام ام الام وام الام او كلمتاها من جهة الاب
كام الاب وام امه و كام الاب فام الجذ تسقط
البعدي بالقزبي بلا خلاف عندنا في الصور بان
وان كانت القزبي من جهة اب الاب والبعدي
من جهة ام الاب كام اب الاب وام ام الاب
فمن اصحابنا من اجري فيها القولين السابقين ومنهم
من قطع بان البعدي القزبي تحجب البعدي وهو
المذهب الاصح وان كانت القزبي من جهة ام الاب